

أربيل تعود إلى تسليم صادرات نفطها لبغداد

وكان الإقليم يقوم بتصدير الخام بصورة منفردة منذ عام 2014، وخاصة من حقول كركوك وسط معارضة شديدة من بغداد.

واستأنف العراق في نوفمبر الماضي صادراته من نفط كركوك بعد توقفها قبل أكثر من عام من ذلك التاريخ بسبب خلاف بين بغداد وإقليم كردستان شبه المستقل.

وتسبب وقف الصادرات من حقول كركوك في أكتوبر 2017 في توقف تدفق 300 ألف برميل يوميا باتجاه تركيا والأسواق الدولية، مما تسبب في خسارة إيرادات صافية بنحو 8 مليارات دولار.

ورغم استعادة هذه الحقول، لم تتمكن بغداد من تصدير النفط عبر الأنابيب التي شيدت إبان ثمانينات القرن الماضي، بطول 970 كلم، بسبب الأضرار التي لحقت بها إثر العمليات العسكرية ضد الجهاديين، وأيضا مرورها في إقليم كردستان.



أوات شيخ جناب

سنسلم 250 ألف برميل من النفط يوميا لشركة سومو

وأبدت الولايات المتحدة على لسان سفيرها لدى بغداد، ماثيو تولر دعمها للتفاهم الأخير بين بغداد وحكومة إقليم كردستان.

وقال رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني في بيان عقب لقاء مع تولر الأربعاء الماضي، إن "إقليم كردستان على استعداد تام لمواصلة نوره الإيجابي من أجل استقرار العراق".

ومعظم صادرات العراق، تأتي من الحقول الجنوب وخاصة في منطقة البصرة، لكن كركوك لها أهمية استراتيجية، كما أنها من بين أكبر الحقول النفطية وأقدمها في الشرق الأوسط، وتقدر احتياطيات النفط القابلة للاستخراج بنحو 9 مليارات برميل.

وكان الأكراد قد سيطروا على كركوك وحققوا النفطية بعد انسحاب الجيش العراقي منها عام 2014 في مواجهة تنظيم داعش المتطرف، الذي سيطر على خط الأنابيب الذي كانت بغداد تستخدمه في يوم من الأيام للتصدير عبر تركيا. ويشهد العراق منذ مطلع أكتوبر الماضي، احتجاجات شعبية أجبرت حكومة عادل عبدالمهدي على الاستقالة الأحد الماضي، وتصوّر على رحيل كل النخبة السياسية الحاكمة منذ 2003، التي تتهمها بفساد مالي وسياسي أضر باقتصاد العراق، العضو بمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

أربيل - أعلنت وزارة المالية بحكومة إقليم كردستان شمال العراق، الخميس، التوصل إلى اتفاق مع الحكومة الاتحادية في بغداد بشأن الموازنة وتجارة النفط، لينتهي خلاف بين الطرفين من خمس سنوات.

ويقضي الاتفاق بأن تسلم حكومة إقليم كردستان 250 ألف برميل نفط خام يوميا للحكومة بغداد، وذلك للمرة الأولى منذ عام 2014.

وقال وزير مالية حكومة كردستان أوات شيخ جناب، إن "الإقليم اتفق مع بغداد على تسليم كمية 250 ألف برميل من النفط يوميا إلى شركة تسويق النفط العراقية (سومو)، بدءا من مطلع العام المقبل".

وأضاف أنه "مع إقرار قانون الموازنة الاتحادية لعام 2020، فإن مشكلة رواتب موظفي الإقليم ستحل بشكل كامل". واعتبر أن تقليص حصة إقليم كردستان في الموازنة المالية "كان قرارا سياسيا للأسف"، مشيرا إلى أن حصة الإقليم من موازنة العام المقبل مظلها في موازنة العام الجاري، وهي 12.67 بالمئة. وبين وزير المالية أن الحكومة مدينة للموظفين برونات 8 أشهر ورواتب 12 شهرا للمقاعدين.

وتعتبر ملفات المناطق المتنازع عليها والقضايا المالية والموازنة والنفط والغاز من أبرز المسائل العالقة بين بغداد وأربيل منذ سنوات.

وتتضمن الموازنة الاتحادية للعام المقبل والبالغ حجمها نحو 116 مليار دولار إعادة صرف حصة كردستان للعام الثاني على التوالي، إذ لم يحصل الإقليم عليها في موازنة العام الماضي، ردا على الاستفتاء الذي أجراه الإقليم في أكتوبر 2017، بهدف الاستقلال عن العراق.

واتفقت الحكومة الاتحادية مع حكومة إقليم كردستان خلال الفترة الماضية على وضع آلية عملية لبحث تفاصيل الملفات العالقة، عبر تشكيل لجان فنية من الوزارات المعنية، تحت إشراف اللجنة العليا المشتركة.

وقال سكرتير مجلس وزراء الإقليم أمانح رحيم، إن "الإقليم سيسهم في رفع الإيرادات المالية للعراق، وفق الاتفاق الذي توصل إليه مع الحكومة الاتحادية حول الموازنة والنفط". وأكد أن حكومة الإقليم أبدت الاستعداد لتسليم النفط إلى سومو، وتسليم قوائم معلومات بمبيعات النفط والديون المستحقة على الإقليم للشركات النفطية إلى الحكومة الاتحادية. وأوضح رحيم أن تأخر إقرار قانون الموازنة، سيدفع بغداد إلى صرف مستحقات حكومة إقليم وفق قانون الإدارة المالية، حيث ستلجأ إلى صرف جزء من الأموال لحين إقرار الموازنة.

الاحتجاجات اللبنانية: شطب 160 ألف وظيفة

الآلاف من الشركات الخاصة تغلق أبوابها وتسرح العمال



اتسعت تداعيات الاحتجاجات الشعبية في لبنان لتصل إلى جميع القطاعات الاقتصادية، التي تكبدت خسائر كبيرة دفعتها إلى شطب ما يصل إلى 160 ألف وظيفة، الأمر الذي يفاقم الأزمات الاقتصادية العميقة في ظل الغموض الذي يلف البلاد بسبب عدم الاستقرار السياسي.

بيروت - أطلقت الأوساط الاقتصادية اللبنانية صفارات الإنذار بعد تزايد مؤشرات الانهيار الاقتصادي وتزايد إغلاق الشركات الخاصة لأبوابها بسبب انعدام قدرتها على العمل في ظل الظروف الأمنية والاجتماعية الراهنة.

وأشارت استطلاع للرأي أجرته شركة إنفويرو إلى أن شركات القطاع الخاص شطبت منذ اندلاع الاحتجاجات حوالي 160 ألف وظيفة بصورة مؤقتة أو دائمة. وتصدر قطاع الخدمات قائمة الشركات الخاسرة مسجلا تراجعها في مبيعاته بنسبة 73 بالمئة داخل السوق المحلية.

وشمل الاستطلاع عينة من مسؤولي نحو 300 شركة من القطاع الخاص، تم اختيارها بحسب المنطقة والحجم والقطاع.

وسجلت مبيعات 87 بالمئة من الشركات العاملة في القطاع الصناعي انخفاضا بنسبة 60 بالمئة، ولم تفلت من الانخفاض سوى شركات قليلة ترتبط بمبيعاتها بموجة الاحتجاجات.

وأجبرت قطاعات الاعتماد والإضرابات وحوادث غلق الطرقات الشركات على إغلاق أبوابها مع اتساع سقف المطالبة الشعبية التي جعلت الشركات في خوف مستمر على أصولها.

ودخلت قطاعات كثيرة كالخاخب ومحطات الوقود في إضرابات عن العمل خلال الفترة الماضية، مما خلف حالة من الجمود وأضعف حركة الأسواق.

ويضاغف تراجع القطاع الخاص من التحديات أمام السلطات الحكومية التي تواجه أزمة نقص النقد الأجنبي، التي نالت من قدرة المستوردين على استيراد المكونات والسلع.

وتراجع سعر صرف الليرة اللبنانية في السوق الموازية إلى متوسط 2200 ليرة للدولار، مقارنة مع سعره المثبت لدى البنك المركزي عند 1507 ليرات للدولار. ويتخوف اللبنانيون من خطر انضمامهم إلى جحافل العاطلين عن

العمل مع تسارع وتيرة توقف أغلب الشركات في القطاعات الحيوية المنتجة عن النشاط بشكل كامل.

وتتزايد المؤشرات على أن أصحاب الشركات في لبنان يملون بأسوأ الأزمات التي عرفتها البلاد منذ سنوات وسط توقعات بارتفاع المغادرين لسوق العمل مع انسداد الأفق لحل المناهة السياسية سريعا.

73 بالمئة نسبة انكماش مبيعات قطاع الخدمات الذي يتصدر قائمة القطاعات الخاسرة

وتتوقع أوساط الأعمال أن يضطر نحو 20 بالمئة من التجار إلى التوقف عن العمل بحلول نهاية هذا العام، في ظل أزمة شح الدولار في السوق واستمرار الاحتجاجات التي تشمل البلاد منذ أكثر من شهر.

ويحمل خبراء الدولة مسؤولية الوضع الحالي نظرا إلى تعثرها في إجراء إصلاحات في البنى التحتية وخفض العجز، وتراجع حجم الاستثمارات الخارجية.

انسداد الحلول يتزايد

الآلاف من الوظائف في بيان صادر عن الهيئات الاقتصادية، التجمّع الممثل للقطاع الخاص والمصارف.

وأحصت نقابة أصحاب المطاعم والملاهي إقفال 265 مؤسسة خلال شهرين، متوقعة أن يصل العدد في نهاية العام إلى 465 مؤسسة.

وتشهد البلاد أزمة سيولة بدأت معالمها منذ مطلع العام، مع تحديد المصارف سقفا لتحويل إلى الدولار خفضته تدريجيا، ما تسبب في ارتفاع سعر صرف الليرة الذي كان مثبتا على 1507 ليرات مقابل الدولار منذ سنوات، إلى أكثر من الضعف في السوق الموازية. وحذرت جمعية المصارف مؤخرا سقف السحب الأسبوعي للمودعين بالف دولار.

وحذرت قطاعات عدة من أنها لن تتمكن من استيراد مواد أساسية من الخارج بسبب شح الدولار.

وطالب وزير الصحة العامة جميل جبيق، الأسبوع الماضي، مصرف لبنان المركزي بالتدخل لتوفير المبالغ الضرورية اللازمة بالدولار لتسهيل استيراد المعدات الطبية.

ولاحظ معظم اللبنانيين منذ تفجر الاحتجاجات انقطاع عدد من الأدوية وارتفاعا كبيرا في أسعار المواد الغذائية، مقابل تقلص قدرتهم الشرائية.

وعثقت تداعيات الانقسام السياسي الذي فاقمه النزاع في سوريا المجاورة منذ عام 2011 على اقتصاد يعتمد أساسا على الخدمات والسياحة.

وكان لبنان ينتظر الحصول على 11.6 مليار دولار كعربات وقرض آخرها مؤتمر سيدر في باريس العام الماضي، مقابل إصلاحات هيكلية وخفض عجز الموازنة. لكن الانقسام إزاء تطبيق هذه المشاريع والخلاف على الحصص والتعيينات،

حال دون وفاء الحكومة بالتزاماتها. وادى كل ذلك إلى العجز عن كبح الدين العام الذي ارتفع إلى 86 مليار دولار، ما يعادل 150 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، وفق المؤشرات الدولية الرسمية.

وتوقع البنك الدولي أن يسجل العام الحالي نسبة ركود أعلى من تلك المتوقعة مع نمو سلبي بنحو 0.2 بالمئة.

وحذر من أن معدل الفقر، الذي يطال ثلث اللبنانيين قد يرتفع إلى النصف، وأن نسبة البطالة البالغة أكثر من 30 بالمئة مرشحة لارتفاع حاد.

وتعتبر البطالة أزمة غير مستجدة، لكنها مستمرة في التفاقم في ظل الحالة الاقتصادية التي وصل إليها البلد الذي يعد إحدى أكثر الدول مديونية في العالم. وسبق وحذرت قطاعات حيوية من غلق عدد كبير من المؤسسات وقندان

الجفاف يعرقل خططا لزيادة صادرات زيت الزيتون المغربي

طموحات بتصدير 120 ألف طن خلال الموسم الزراعي المقبل

ويستهلك الفرد المغربي 2.5 لترا من زيت الزيتون، مقارنة مع دول أخرى، إذ يصل الاستهلاك الفردي في اليونان إلى 24 كيلوغراما، وإيطاليا 12 كيلوغراما.

ويساهم قطاع زيت الزيتون في حدود 5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي، بفضل المساحات المزروعة من أشجار الزيتون والممتدة على أكثر من 879 ألف هكتار.

190 مليون دولار متوسط العوائد السنوية لتصدير زيت الزيتون في الفترة بين 2013 و2017

ويعمل المغرب بشكل مكثف على زرع 1.2 مليون شجرة زيتون في الفترة بين 2009 و2020، بتكلفة تبلغ 3 مليارات دولار، ويتوقع خلالها إنتاج 2.5 مليون طن من الزيتون و330 ألف طن من زيت الزيتون. ووفق التوقعات، فإن المغرب سيتمكن بفضل تلك الخطة من تصدير 120 ألف طن من زيت الزيتون، ويظل ذلك مرتبطا بالظروف المناخية التي تسيطر على البلاد، خاصة وأنها لم تصدر سوى كميات قليلة في إسبانيا وإيطاليا وألمانيا الأخيرة لا تتجاوز 20 ألف طن سنويا.

والتراجع الكبير المتوقع في المحصول وخشية أن يقابله ارتفاع في الأسعار. وتتسير التقديرات الرسمية إلى أن أسعار زيوت الزيتون شهدت العام الماضي انخفاضا ملحوظا قياسا بالسنوات السابقة.

وحاليا يستفيد منتجو زيت الزيتون من عقد برنامج أبرم في 2009 بين الحكومة والعاملين في القطاع، وينتهي أواخر العام المقبل.

ويحدد عقد البرنامج الأهداف المراد تحقيقها في مجال تحسين الإنتاج والجودة وتحقيق الاستثمار المستدام وتحسين الظروف المتعلقة بهذا القطاع.

وإلى جانب ذلك، التزمت الحكومة، في سياق عقد البرنامج الخاص بتطوير الصناعات الغذائية الموقع في أبريل 2017 بين الطرفين، بمنح مساعدات جديدة، لاسيما قطاع تصدير زيت الزيتون والزيتون حتى عام 2021.

وتعمل الحكومة من خلال المعرض على الترويج لزيت الزيتون المحلي ودعم صادراته في الأسواق التقليدية، بالإضافة إلى البحث عن أسواق تصديرية جديدة. ويضم المعرض المقام على مساحة 3 هكتارات أكثر من 100 عارض يمثلون مختلف الفاعلين في القطاع وشركات أجنبية من إسبانيا وإيطاليا وألمانيا وفرنسا.

الموسم، سيرفع تراجعا بنسبة 20 بالمئة، مقارنة بالسنة الماضية.

وأرجع أخنوش ذلك إلى عدم انتظام تساقط الأمطار خلال السنوات الأخيرة، ما أثر على كمية المحاصيل التي من المفترض أن تنتجها البلاد.

وتوقع أن يرتفع سعر لتر زيت الزيتون محليا بداية هذا الموسم على أن ينخفض تدريجا، مشيرا إلى أن الأسعار تتراوح بين 4.1 و5.2 دولار للتر الواحد. ولا حديث للمزارعين بكل جهات المغرب سوى عن بورصة الزيتون



تحقيق أقصى استفادة من محصول الزيتون

كفّ المغرب جهوده لمواجهة تأثير التغيرات المناخية على خطط زيادة إنتاج زيت الزيتون في الموسم الحالي بهدف دعم الصادرات وتحقيق عوائد إضافية من القطاع، انسجاما مع الاستراتيجية التي يتبناها منذ سنوات ضمن مخططة الأخضر.

زيت الزيتون هذا العام من أجل تعزيز صادراتها إلى الأسواق التقليدية، وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي. وركزت وكالة الأنباء الرسمية أن قطاع الزيتون يساهم في تلبية احتياجات المغرب من الزيوت الغذائية من خلال تغذية ما يقرب من 19 بالمائة من هذه الاحتياجات.

ويساهم القطاع أيضا في تحقيق توازن في الميزان التجاري من خلال تحقيق ما يعادل 1.8 مليار درهم من العملة الصعبة (190 مليون دولار) سنويا منذ عام 2013.

ويبقى هذا المستوى قليلا قياسا بجاراتها تونس، التي تحقق أرقاما أعلى تصل إلى 700 مليون دولار سنويا من تصدير زيت الزيتون.

ووفقا لمعطيات كشفت عنها وزارة الفلاحة، فإن أشجار الزيتون تمثل نسبة 65 بالمائة من إجمالي الأشجار المثمرة في البلاد. وعلاوة على ذلك، يعد القطاع مصدرا مهما لفرص العمل، إذ يوفر حوالي